جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
ظهر المهراز- فاس

مسلك الجغرافية
وحدة اقتصاد محلي
الفصل السادس
ذة: صباح بوصفيحة

الفصل الثاني : الاقتصاد التضامني ورهان التنمية المحلية

في ظل العولمة والانجراف في تيار العصرنة والتي أدت إلى تجانس وتناسب الأذواق والرغبات على الصعيد العالمي ومحو الخصوصيات المحلية، برز لدى شعوب عديدة إحساس نحو السعي إلى التمسك بكل ما هو محلي وتقوية الهوية وتثمين التراب والاستثمارفيه للتكيف مع الظروف الجديدة للعولمة. وفي هذا الشأن أعطيت الأهمية للتنمية المحلية والموارد الترابية ؛ وفي هذا السياق نهج المغرب مقاربة جديدة تنطلق من الخصوصيات المحلية وذلك عبر إيلاء الاهتمام للاقتصاد المحلي للحد من الاختلالات والتهميش الذي طال المجالات الحساسة ومواجهة إشكالية تشغيل الشباب،وفي هذا الاطارسنسلط الضوء على هذا النوع من الاقتصاد ودوافع نهجه،وسنركز على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتبار بعده الاجتماعي فهو قادر على رفع التحديات المرتبطة بوضعية البطالة والتفاوتات الاجتماعية والترابية.

I- التنمية الترابية والاقتصاد المحلي: تعاريف ومقاربات

1- المجال Espace في المعجم الجغرافي المعاصر هو المنطقة التي تحتلها الكائنات والمسافة والمساحة التي تتوزع فيها جميع الظواهر على الأرض، ويعتبر مرآة للساكنة التي تقطنه، فهو يعكس الثقافة المحلية.

وقد عرف **حسيني عبدالله** المجال بكونه: الفضاء الحيوي لمجتمع معين، فهو يشمل إضافة إلى المحيط الجغرافي والطبيعي كل الجوانب الإقتصادية والثقافية والعقيدية التي تميز مجتمعا عن باقي المجتمعات، والمجال بهذا المفهوم ليس من المعطيات الثابتة

بل يمكن التأثير عليه سلبا وإيجابا، فتكييف المجال وتهيئته تعد من أولى اهتمامات المجتمعات الإنسانية، إذ أن جميع الأنشطة تترك بصماتها في المجال فتهيكله[1].

2- التراب Territoire: هو مساحة من الأرض المستغلة من طرف مجموعة من الأشخاص يعملون على تعديله وتحويله.وقد اتخذ أهمية متصاعدة في السنين الأخيرة في الجغرافية، ويقصد به المجال الذي تعيش فوقه دولة وتمارس سلطتها، وفي هذا المعنى فإن التراب يرتبط بالدولة فهي التي تصنع مجالا محددا ومعروفا بالنسبة للساكنة والدول الأخرى. فحسب تعريف **RAFFESTIN Claude**: هو مجال محول بفعل أعمال الإنسان[2] وحسب **GEORGE Pierre** و **VERGER Fernand**:هو مجال جغرافي مهيئ أو مؤهل بفعل انتماء قانوني (التراب الوطني) مساحة طبيعية (تراب جبلي) أو ثقافي (تراب لغوي) ويدخل في مفهوم التراب الحدود حيث يشكل إطارا للتراب[3].

عموما التراب هو وحدة مجالية وجغرافية ومكانية يمكن أن يشمل مجالا وطنيا أو مجالا ترابيا جهويا، و هو المجال المستغل من طرف الإنسان، والذي يزاول فوقه أنشطة إنتاجية وخدماتية، وهو عبارة عن إحساس بالتملك والإنتماء لمجال من طرف مجموعات تعطي لنفسها تمثل خاص، وهو مفهوم له حمولة اقتصادية واجتماعية وسياسية وإيديولوجية، والتراب مرتبط بسلطة ترابية تحدد حدوده وتضفي عليه طابعا مؤسساتيا، حاليا تفرض ظاهرة العولمة ومتطلبات التنمية والتنمية المستديمة ضرورة استحضار التراب في كل سياسة عمومية فعالة.

---

[1] - حسيني عبد الله، 1998، الجغرافية الإقتصادية :استراتيجيات الإنتاج والتداول، مطبعة انفو برانت، فاس.

[2] - RAFFESTIN C, 1986, Ecogenèse territoriale et territorialité, in Auriac F. et Brunet R (eds) Espace, jeux et enjeux, Paris, P : 173-185.

[3] -George. P et VERGER F,2009, Dictionnaire de la géographie, Paris, Presse Universitaire de France.

3-التنمية المستدامة:

وهي تنمية تسعى لتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على احتياجاتها الخاصة، وتهدف الاستدامة المحافظة على الموارد الطبيعية، وقد عرف هذا المفهوم صدى كبيرا على إثرتقرير اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية، انطلاقا من هذا التعريف **أصبحت البيئة إلى جانب الإقتصاد والمجال الإجتماعي تشكل مكونات لإشكاليات التنمية المستدامة** ، مما يفسرأن التنمية المستدامة تدمج 3 أهداف: الفعالية الاقتصادية ،احترام البيئة والمسؤولية الاجتماعية ، وهي فكرة ثلاثية النتيجة:

- **الفعالية الاقتصادية:** تهدف ربح الرأسمال المالي وهو أول هدف في سلوك المقاولة . (استهلاك أقل من المواد الأولية والطاقية بإنتاج منافع وخدمات عبر إعادة التدوير واختراع مواد أخرى .

-**احتـــرام البيئة:** حيث الاستدامة الإيكولوجية تهدف الحفاظ على الانسجام والتوافق بين نشاط المقاولة والحفاظ على المنظومات البيئة ، وتترجم صيانة الرأسمال الطبيعي؛

-**المسؤولية الاجتماعية** وتترجم عبر الأخذ في الاعتبار العواقب الاجتماعية لنشاط المقاولة لكل أصحاب المصلحة(4).

4 - التنمية المحلية

التنمية المحلية أو الترابية هي التي تنطلق من القاعدة ،وهي عملية إرادية تهتم بالرفع من تنافسية التراب, ويتدخل فيها الفاعلون في إطار عملية تشاركية[5], وهي تستعمل

[4] - Chirolew Assouline,2007 ; Développement durable , Dictionnaire de l'environnement, Armand colin, Paris, p. 94

[5] - BANDELLE G, Guy.C, MERRENE SCHOU MAKER. B, 2011, le développement territorial en Europe, concepts, enjeux et débats, colle didac géo, PUF, Rennes, p : 246.

المبادرات المحلية على مستوى الجماعات الصغيرة كمحرك للتنمية الاقتصادية, وبطبيعة الحال بمساعدة مالية وتقنية من الخارج **كحفر بئر أو بناء فرعية مدرسة, أو بنية تحتية صغيرة**, وتتم بمبادرة الساكنة بمفردها أو بمبادرة تعاونية أو جمعيات القروض الصغرى بهدف استغلال فلاحي أو تجارة أو صناعة تقليدية, وتتزود من الموارد والأسواق المحلية وتستعمل طرق فعالة.[6]

يتدخل في إنجاز مشاريع التنمية المحلية عدة فاعلين: **الدولة, المنتخبون المحليون, منظمات المجتمع المدني القطاع الخاص والماليون**, وتنفد عبر مخططات **كالمخطط الجماعي للتنمية والمخطط الجهوي للتنمية وصناديق التنمية.**

ويعتبر الفاعلون المحليون هم منشطي التنمية المحلية, وهي ليست مرادف للنمو, بل هي عملية ثقافية, اقتصادية واجتماعية تهدف إلى الرفع من جودة حياة **المجتمع** وتبدأ من المحلي ثم تنتشر فيما بعد على المستوى الأعلى, وتثمن التنمية المحلية موارد التراب ويلزم أن تكون شمولية ومتعددة الأبعاد.

4-1- مبررات نهج التنمية المحلية

تجد التنمية المحلية مبرراتها في الواقع الجديد الذي يميز الأنظمة الاقتصادية الوطنية حاليا، والذي يتميز بثلاث ظواهر أساسية:

- **تفاقم إشكالية البطالة** : كظاهرة ذات أبعاد كمية كبرى وذات استمرارية(حيث ارتفعت البطالة من 9.2 إلى 9.8 في المائة فيما بين 2013 و 2018 ، كما ارتفعت نسبة البطالة في صفوف حاملي الشهادات من 16.3 في المائة إلى 17.1 في المائة سنة 2018)؛
- **تزايد الصعوبات المالية**: التي تحد من قدرة الإدارات المركزية على تدبير مختلف جوانب السياسة الاجتماعية.

---

[6] -cybergeo, developpement local, wikipédia,https //fr wikipédia/wiki/ developpement local.

- **ظاهرة تقليص القدرة التشغيلة للمقاولات ذات الحجم الكبير**: فحينما كانت هذه المؤسسات تمثل المشغل الرئيسي كان الإطار الطبيعي المؤسساتي لبلورة علاقتها مع محيطها الخارجي يتعدى الإطار المحلي, أما حاليا فإن الاتجاه يكمن في انتقال مركز الجذب على مستوى التشغيل إلى المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وبالتالي فإن **المجال المحلي** أصبح الإطار الطبيعي لتنمية هذه المقاولات وتطويرها بقدر ما يشكل الحقل الأمثل للتجارب الاجتماعية وبلورة الإستراتيجيات الاقتصادية المرتبطة بخصوصيات مختلف الجهات. ونظرا لأهمية هذا الاتجاه الجديد والذي أصبح سائدا, بدأ يطرح بإلحاح خلق مناخ يمكن من إنعاش الجهات الاقتصادية حتى تتمكن من جذب المستثمرين المحليين في إطار الجماعات المحلية.

إن ترجمة هذا التطور يحتم ليس فقط جعل الجماعات المحلية تتوفر على البنيات الأساسية اللازمة للإنتاج والتبادل, ولكن كذلك وبصفة خاصة فرز الفاعلين الذين بإمكانهم خلق ديناميكية محلية والمؤسسات التي تتطلبها هذه الديناميكية, وضبط توجيه العلاقات التي تربط بين أولئك الفاعلين وهذه المؤسسات، مع التخطيط على الصعيد الوطني حتى تترجم التنمية المحلية بانعكاسات إيجابية على المستوى الماكرو اقتصادي , وذلك انطلاقا من الموارد المحلية للجماعات.[7]

هذه المزايا بقدر ما تنبئ بالأدوار الجديدة التي ستضطلع بها الجماعات المحلية غدا بقدر ما تحتم أيضا تعاملا جديدا مع قضايا التنمية المحلية.

- **4 -2- الشروط المتوخاة لبلوغ أهداف التنمية المحلية**

[7] - أدريس الكراوي،1996،الاقتصاد المغربي، التحولات والرهانات، دار النشر المغربية.

يهدف الأسلوب الجديد لتحقيق أهداف التنمية اعتماد منهج الحوار في إطار تعددي وجعل قضايا التنمية من اختصاص كل الفعاليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية المحلية.

غير أن هذا التصور الاقتصادي الذي أشرنا إلى بعض ملامحه الرئيسية والمنصب على إعادة توجيه وعقلة الأنشطة الإنتاجية يتطلب ثلاث شروط:

- أن تكون الديمقراطية المحلية هي الإطار المؤسساتي للتنمية المحلية؛
- أن تكون الديمقراطية النزيهة والنظيفة الوسيلة والدعامة الأساسية التي تحسم في تثمين مختلف المجهودات التي تقوم بها مختلف الفئات الفاعلة على صعيد الجهات؛
- أن تتولى الدولة توفير الدعائم الأساسية (بنيات تحتية, تجهيزات اجتماعية, تنويع الدعم المالي ...) الضرورية لتنمية متوازية بين الجهات ضامنة بذلك حظوظا متساوية لإنجاح تنمية منسجمة على الصعيد الوطني.[8]

5-الاقتصاد المحلي: يشكل الإطار الأمثل لتحقيق التنمية المحلية، إذ تبرز التجارب التنموية اليوم أن الإنتاج المحلي يشكل الإطار الأمثل لطرح القضايا الأساسية للتنمية (تدبير الشغل والسكن والتكوين) لبلورة السياسات الاقتصادية الوطنية بصفة عامة والتدخلات العمومية بصفة خاصة, وذلك لسببين اثنين:

- الأول يكمن في الاستحالة الموضوعية اليوم **للتدبير المركزي** لمختلف جوانب العملية التنموية طبقا للخصوصيات الجهوية.

- الثاني: يتجلى في الميزات التي توفرها **اللامركزية في مجال الاستعمال الأمثل للثروات** الوطنية, وترشيد التدخلات الاقتصادية واستغلال التجارب الاجتماعية في مجال

[8]-أدريس الكراوي، 1996، نفسه

الإبداع المتعدد الجوانب وبالأخص على الصعيد المؤسسي والمالي وكذا مجال التعاون الدولي.[9]

لذلك نلاحظ اليوم أن المجال المحلي قفر إلى دائرة الاهتمام باعتباره الإطار المؤسساتي الأمثل لتدبير مختلف جوانب السياسات العمومية، وهذا الاهتمام يتمحور حول لا مركزية اتخاذ القرارات وسن استراتيجيات ملائمة لجلب الاستثمارات المنتجة ضمن المجالات المحلية المعنية.

وإذا كانت التنمية المحلية هذه تعتبر إحدى الدعائم المؤسسة لإرساء قواعد متينة للديمقراطية المحلية, فإنها تنبني على فلسفة قوامها التحسيس الضروري لجميع الفاعلين في الحقل الجماعي بالمسؤولية وكذا قصد السمو إلى رؤية جماعية لقضايا التنمية.

التنمية الترابية تتطلب بلورة مشروع ترابي

من الناحية العلمية, فإن نجاعة هذا المفهوم للتنمية المحلية يبقى مرتبطا منهجيا ببلورة مشروع وإستراتيجية توحد حولها مختلف الفعاليات المحلية في أفق دعم وتوسيع عمليات التنسيق والتكامل اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة من هذا المشروع ومن هذه الإستراتيجية، كما أن إجرائيتها رهينة بمدى تمكن الجماعات المحلية من الحصول على لوحات فحص محلية دقيقة, كفيلة بانتقاء المشاريع الأكثر فعلية من الناحية الاقتصادية والأكثر إنصافا من الناحية الاجتماعية والأكثر آثار جذب من ناحية خلق موارد محلية جديدة والأنجح توزيعا على الصعيد المجالي،**والاكثر توقعا واستباقا للتحولات المستقبلية لحاجيات الساكنة المرتقبة كيفما كانت طبيعة حاجياتها وإمكانياتها ومؤهلاتها.**

وهذا الجانب للتنمية المحلية ينبثق من الوعي بأهمية الإعلام الاقتصادي ليس من زاوية جدب الاستثمار ولكن كذلك وخاصة في إرساء قواعد متينة لإستراتيجية البحث عن مجالات جديدة للتدخلات الاقتصادية للجماعات المحلية.

[9] - ادريس الكراوي، 2018،التنمية نهاية نموذج؟ المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء.

وتكمن أهمية **الإعلام الاقتصادي المحلي** في أكثر من مستوى:

- إنه يكمن من التعرف بأقصى ما يمكن من الدقة على حاجيات السكان كما وكيفا وبالتالي من التعرف على نوعية التدخلات الملائمة.

- إنه يساعد على رصدالمعيقات التقنية والإدارية والبشرية والمالية التي تقف في وجه الاستثمار، ومن ثم بمجموع العوامل التي تؤثر بصفة مباشرة وغير مباشرة على النسيج الاقتصادي المحلي.

- إنه يوفر الشروط المصرفية والعلمية للتنظيم العقلاني لعمليات الهيئة والتأقلم مع خصوصيات معطيات التدخلات الاقتصادية المحلية.

- إنه يمكن أيضا من استشراف الإمكانات الجديدة في ميدان الاستثمار والمرافق والمجالات التي تعتبر بمثابة رافعات للتنمية على المستوى المحلي.

- ومن هذا المنظور فإن الاقتصاد المحلي يصبح بالنسبة للجماعات رهانا أوليا وحاسما لتعزيز هامش استقلاليتها, وهذا من أجل تحكم أفضل سواء في الاختصاصات الجديدة التي يطالب بها أو في الوظائف والأدوار الجديدة المدعوة لاضطلاع بها.

- **الاقتصاد المحلي والتحركات المستدامة**

تعتبر العودة إلى المحلي دينامية مهمة تتساءل حول نماذج الإنتاج والاستهلاك وذلك عبر دورات اقتصادية قصيرة.

يتلاءم هذا الاقتصاد مع مفهوم التحركات المستدامة أو التنقل الإيكولوجي ، إذ يمكن الاقتصاد المحلي المجتمعات من التنقل للوصول إلى أماكن عملهم وذلك بالتقليل من المخاطر سواء على المستوى الأمني أو البيئي.

- **لماذا نعزز الاقتصاد المحلي ؟**

يهدف التفكير في الاقتصاد المحلي إيجاد مختلف الاستراتيجيات التي تمكن مجال ما من كسب نوع من الاستقلالية المالية، فالاستهلاك المحلي له عدة مزايا سواء على المستوى الاقتصادي أو على المستوى الصحي والبيئي :

- ✓ **على المستوى الاقتصادي**: يقلل من صرف **الموارد** المالية خارج التراب، وذلك عبر تشجيع المقاولين المحليين وتعزيز خلق مقاولات محلية؛
- ✓ **على المستوى الصحي:** يعزز استهلاك مواد تعرف مصادرها ويتم استهلاكها بدون مواد حافظة لأنها لا تحتاج لهذه المواد لكونها سوف تستهلك محليا، ومن جهة أخرى تجعل الساكنة لا تقطع مسافات للتزود بما يلزمها؛
- ✓ **على المستوى البيئي:** إن الاستهلاك المحلي يقلل من المسافات التي تقطعها المواد الغذائية وتقلل من التأثيرات السلبية لوسائل النقل على الهواء (التقليل من انبعاثات غازات الدفيئة) والخفض من تكاليف النقل، إن الولوج للمواد محليا يعد سهلا، فالمستهلك يتنقل على الأرجل أو على الدراجة أو يستعمل التنقل الجماعي للتزود من ضيعة المنتج، كذلك يمكن من الاتجاه إلى الأسواق المحلية أو نقط البيع الجماعية [10].وكذلك نسجل ميلاد وانتشار عدة مقاولات تجارية ونقط البيع مصدرها Les franchises وهي عبارة عن عقدة بين ماركة عالمية وشاب حامل للمشروع ، تمكنه من فتح محل لبيع منتوج ما كالتجميل مثلا، ويمكن

[10] - Favorisé l'économie locale pour un minimum de déplacement, site crée et mis à jour par mobilité fr. 2017 copyrighat mobilité fr/ favoriser l'économie locale pour un minimum de déplacement HTML.

السكان المحليين أن يحصلوا على مواد ماركة عالمية بدون السفر إلى أماكن بعيدة للبحث عن هذه المنتوجات.

عبر هذا النوع من الاقتصاد سنتمكن من تحقيق عدة أهداف التقليل من التلوث عبر التقليل من التنقلات واستعمال التنقل المستدام والتقليل من استعمال السيارة والتخفيض المتوالي لتكاليف النقل، وتثمين الموارد المحلية . وفي هذا الشأن سنتناول للاقتصاد المحلي كنموذج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

II -الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تعد الممارسات التضامنية والتعاضدية مترسخة في ثقافة بلادنا، ذلك أن أسسها تستمد مبادئها من شعائر ديننا الحنيف كالزكاة والوقف، كما أن هناك مصطلحات خاصة تعبر عن هذا النوع من المساهمة الجماعية، تختلف بحسب المناطق وطبيعة الأنشطة بدء بالتويزة واكاديرو الصكوك.وتمتد إلى الشرد والوزيعة والخطارات[11].

اعترف المغرب بأهمية التعاونيات والجمعيات منذ سنة 1985 وكذا بأهمية التعاضديات سنة 1963. وقد شرع القطاع الاقتصادي والاجتماعي والتضامني في الظهور بصورة منظمة ومهيكلة في بداية القرن 21، وقد خصصت الحكومة المغربية سنة 2011 وزارة لهذا القطاع.

1 - تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يختلف مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باختلاف الدول ، ومع ذلك فإن هناك اتفاقا عاما على الصعيد الدولي حول بعض القيم التي تؤطر مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني،وبناء على ذلك يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التعريف التالي لهذا الاقتصاد:

[11] - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي2017 الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مندمج.

يعبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلة ومستقلة وتجمعات لأشخاص ذاتيين ومعنويين(جمعيات، تعاونيات، تعاضديات وغيرهم) بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية، وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي، يكون الانخراط فيه حرا، كما تنتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع المؤسسات التي تتركز أهدافها الأساسية بالدرجة الأولى على ماهو اجتماعي من خلال تقديمها لنماذج مستدامة ومدمجة من الناحية الاقتصادية وإنتاجها سلعا وخدمات ترتكز على العنصر البشري وتندرج في التنمية المستدامة ومحاربة الإقصاء [12].

حسب تعريف **Escwa الاسكوا للأمم المتحدة : الاقتصاد الاجتماعي و التضامني: من الناس إلى الناس**

الاقتصاد الاجتماعي و التضامني أوالاقتصاد الشعبي كلها مصطلحات تشير إلى الاقتصاد الذي محوره الناس ، حيث الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي أي إنتاج السلع والخدمات، هو تلبية احتياجات الناس وليس تحقيق الحد الأقصى من الأرباح، وهذا الاقتصاد يختلف عن النماذج الاقتصادية العادية، إذ يستثمر التقدم والتطور (في مختلف مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا وغيرها) **لتحقيق التنمية الاجتماعية.**

وهو يسخر الأدوات الاقتصادية لخدمة غايات اجتماعية أهمها الرفاه والنمو للجميع بدلا من تحقيق مكاسب تخدم الربح الفردي كما في النماذج التقليدية للأعمال، ويرتكز على مؤسسات اقتصادية تخدم الناس وليس الأسواق وتنتج سلعا وخدمات لتحقيق الرعاية الاجتماعية وليس تحقيق الأرباح.

2- الهدف من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يهدف الاقتصاد الاجتماعي التضامني معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية **كالفقر وقلة فرص الشغل المستقر** من خلال تيسير الوصول إلى التمويل

[12]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،2017، مرجع سابق.

ومعلومات السوق، وعناصر الإنتاج والتكنولوجيا وخدمات الدعم والأسواق ، **للحد من عدم المساواة في سوق العمل وسوق المنتجات وتحسين مستوى الدخل وضمان استمراره** ESCOWA ص 6.

عرَفَ المغربُ نموًّا اقتصاديا متسارعاً إلى حدود سنة 2010، ولا سيّما بفضل ارْتفاع وتيرة الاستثمار والإنْتاجية. غير أنّ هذا النموّ يظلّ نموّاً غير منتظْم، بسبب تبعيّته للقطاعِ الفلاحيّ الذي يعتمد بدوره على التّسَاقُطات المَطَرية. ومن ثمّ، فقد سجّل المغرب نموّا بلغ 2,7 في المائة سنة 2012، و4,4 في المائة سنة 2013 ليسجل تراجعا سنة 2018، غير أنّ النسبة المتدنّية لنشاط الساكنة، والطّابع غير المُهيْكَل الذي يُهيْمن على جزْء كبير من علاقات العمل، والهشاشة الكبيرة الناتجة عنها (أجور متدنّية، انعدام عقود العمل، غياب الحماية الاجتماعية ...)، وكذا التفاوت الكبير بيْن الوسط الحضريّ والوَسَط القرويّ، كلّها عواملُ لا تشجّع على تحْسين الظروف المعيشية لجزْءٍ كبير من السّاكنة. وبالتالي، فالمغرب يحتلّ المرْتبة 127 من أصل 187 بلدًا على مستوى مؤشر التنمية البشرية. يترتّبُ على ذلك أنّ بلادَنا تُواجِه تحدّيات كبْرى ملحّة في مجال الإدماج الاجتماعي، وفي مجال الإدْماج الترابي. وقد تم الاعتراف بصورة كبيرة بالطابع الاستعجالي لضرورة التقليص من معدل الفقر في بلادنا، والحد من التفاوتات بين الأغنياء والفقراء والتفاوتات على مستوى الدخل، وفي التقليص من نسبة البطالة، وتحسين ظروف العمل، والتقليل من الهدر المدرسي، ومحاربة الأمية، ومعالجة مسألة التفاوتات بين الجنسين، وتحسين الولوج إلى الخدمات الصحية والبنيات التحتية؛ كما أن هناك تحديات أكثر ضغطا تتعلق بالتقليص من التفاوتات الموجودة بين المناطق القروية والمناطق الحضرية وتحسين الولوج إلى البنيات التحتية وخدمات التربية والتعليم والصحة في المنطق القروية. فإلى جانب القطاع العمومي والخاص يسعى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى أن يعطي نفسا جديدا للنمو الاقتصاد من خلال مساهمته في إيجاد حلول لجزء كبير من تحديات الإدماج.

3 - الفاعلون في مجال الاقتصاد الاجتماعي

3-1 الفاعلون الحكوميون

كل إستراتيجية قطاعية للتنمية تنزل من خلال المؤسسات العمومية بفعل مواردها البشرية والمادية وآلياتها اللوجستيكية، وهو الشأن بالنسبة للسياسة الاجتماعية للاقتصاد التضامني. فقد قامت الدولة على مدار عقدين من الزمن بإحداث مجموعة من المؤسسات العمومية والشبه عمومية ومن جملتها:

- **وكالة التنمية الاجتماعية**
- **ثلاث وكالات للإنعاش وتنمية الأقاليم الاجتماعية والاقتصادية الجنوبية والشمالية الشرقية.**
- **تخصيص أقسام خاصة للعمل الاجتماعي بالعمالات والأقاليم.**
- **في هذا الصدد وضعت وزارة الأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية إستراتيجية عملها 2012-2016 المسماة أربعة + أربعة 4+4** تتألف من أربع محاور ودعائم لتنفيذها (ص 28) ، في المحور الاستراتيجي الرابع المسمى "العمل على تحقيق الإنصاف والمساواة والعدالة الاجتماعية" توجد غاية أساسية وهي **الإدماج الاجتماعي غبر التمكين الاقتصادي**، و يلخص التدخل في ثلاث أشكال لذلك:

1- دعم البرامج والأنشطة المدرة للدخل.

2- دعم المقاولة النسائية

3- إعداد وتفعيل برامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي.

أما **وكالة التنمية الاقتصادية** فكرست اهتمامها بتحفيز ودعم الأعمال والبرامج قصد تحسين ظروف عيش الساكنة الأكثر تهميشا بصفة مستدامة (الفصل 3 من القانون رقم 12-99 المنشئ لوكالة التنمية الاجتماعية) وبدورها تتدخل في برامج الأنشطة المدرة للدخل، محاربة الفقر والتهميش ، وذلك بدعم الفاعلين المحليين وتقوية قدراتهم وتنمية مجالهم، تماشيا مع المسعى التشاركي والشراكة والقرب).

وفيما يخص **وكالات الإنعاش وتنمية الأقاليم** (نلاحظ الخلاف بسيط في التسميات، **فبالنسبة لأقاليم الشمال تأسست سنة 1996 ووكالة الجنوب سنة 2002**، أما **الوكالة الشرقية** فأحدثت سنة 2006 وكلها تحت وصاية الوزير الأول سابقا رئيس الحكومة، وللتدكير فقد أنشئت الوكالات لضمان تنمية وتأهيل المناطق والقيام بدراسات واقتراح استراتيجيات تنموية والبحث عن موارد آلية لتمويل وإنجاز مشاريع ذات استراتيجيات تنموية والبحث عن موارد مالية لتمويل وإنجاز مشاريع ذات أثر مباشر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وبالإضافة إلى محاربة السكن غير اللائق خاصة بالنسبة **لوكالة الجنوب وتطوير مدن الصيد**، وحيث أن قطب الرحى هو الاقتصاد التضامني فللوكالات اهتماما مشترك من خلال **دعم المشاريع الاجتماعية ومشاريع القرب**.

وبمجئ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تم إحداث **"أقسام العمل الاجتماعي"** بعمالات وأقاليم المملكة، من أهم اختصاصاتها تدبير ملف المبادرة التي أفردت حيزا مهما في محاورها للأنشطة المدرة للدخل بغلاف مالي مهم.

كما لا ينبغي إهمال دور **الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة** التي تشرف اليوم على التأطير القانوني للاقتصاد الاجتماعي، وذلك بانكبابها على إخراج مشروع قانوني لهذا الغرض إلى الواقع، إضافة إلى مؤسسات أخرى **كصندوق الإبداع والتدبير** الملتزم بإحداث مشاريع للاقتصاد التضامني والاجتماعي بالمغرب[13] ص 28.

3 -2- الفاعلون غير الحكوميين

موازاة مع التدخل الحكومي للدولة ومؤسساتها العمومية، تقوم التعاونيات والجمعيات بمجهودات كبيرة لإنعاش الاقتصاد الاجتماعي، سواء بشكل فردي أو بعقد شراكات مع جهات رسمية أو القطاع الخاص إضافة إلى الاعتماد على تمويلات جمعيات القروض الصغرى لتنفيذ العمليات السوسيواقتصادية، كما أن جمعيات القروض الصغرى مولت العديد من المشاريع ذات الأثر المباشر على المستفيدين خاصة النساء

[13] - الفاعلون في الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب، 2013.

1-2-3- التعاونيات

يمثل النسيج التعاوني المكون الرئيسي لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب، سواء من حيث عدد مناصب الشغل التي يوفرها أو من حيث مساهمته في التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي، فقد شمل القطاع التعاوني ما يناهز 12.022 تعاونيته في نهاية سنة 2013، ووصلت إلى 15.700منخرط سنة 2016 تضم 450.000منخرطا ومنخرطة.

التعاونية هي مجموعة تتألف من أشخاص ذاتيين أو اعتباريين او هما معا ،اتفقوا أن ينظموا إلى بعضهم البعض لإنشاء مقاولة تتيح لهم تلبية حاجياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتدار وفق مبادئ القيم والمبادئ الاساسية للتعاون المتعارف عليها.

وقد تزايد عدد التعاونيات وتعتبر الفلاحة والصناعة التقليدية والسكن هي مجالات التي تتوفر على العدد الاكبر من التعاونيات، فإن التسيير والمحاسباتية ووسائل الاتصال مجالات أخرى رأت النور حديثا في النسيج التعاوني.

ويواجه تطوّر النسيج التعاونيّ عدداً كبيرا من الإكْراهات ذات الطابع القانونيّ والمؤسّساتي والسوسيو- اقتصاديّ. غيْر أنّ إجراءات المُواكبة من طرَف الدولة، وهي الإجراءات التي تهدف إلى تمكينِ التعاونيات من تجاوز هذه الإكراهات، تبقى غير كافية. وفضْلاً عن ذلك، يعاني النسيجُ التعاونيّ من غموض[3] على مستوى القانون المنظّم للتعاونيات، على الرّغم من الإصلاحِ الجديد لهذا القانون؛ كما يُعاني منْ ضعف الإمكانيّات التي تشْكو منها هيئات مواكَبَة التعاونيات؛ ومن القُصُور على مُستوى الحكامة الناتجة، في غالب الأحيان، عن ضعف مستوى تأهيل المسؤولين المسيّرين والمنخرطين. وعلاوةً على هذا الضّعف في نسْبة التأطير المُؤسّساتي، يتعيّن على القطاع مُواجهة الإكراهات المتّصلة بالولوجِ إلى القُرُوض البنكيّة، وغيابِ التغطية الاجتماعيّة.

2-2-3- الجمعيات

حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط فقد بلغ عدد الجمعيات 44.771 جمعية سنة 2009 ،بينما يصل العدد حسب معطيات وزارة الداخلية إلى **89.385** سنة 2012،في حين بلغ عددها 120.000 جمعية سنة 2016. وفي جميع الحالات فقد عرف إنشاء الجمعيات تزايدا مطردا من انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.وحول مجال الانشطة فقد أظهرت الدراسة أن الجمعيات المغربية تنشط في عدة مجالات تشمل التربية والمجال الاجتماعي والصحة والرياضة والترفيه والدفاع عن الحقوق والسكن والتنمية.

وقد أصبحت الجمعيات شريكا معترفا به من طرف السلطات العمومية، إن على الصعيد المحلي أو الوطني، وذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعملها للحد من الهشاشة ومحاربة الأمية، والنقص الحاصل على مستوى الخدمات الصحية والسكن والبنيات التحتية المحلية والتجهيزات الأساسية.

يستفيد النسيج الجمعوي من مصدرين أساسيين من مصادر التمويل من **ميزانية الدولة** التي تحصل عليها في شكل تجهيزات ومنح **ومن المساعدات الدولية** التي يحصل عليها وينضاف إلى هذين المصدرين كل من **انخراطات الأعضاء والتبرعات ومنح القطاع الخاص.**

يضم النسيج الجمعوي حوالي **15مليون منخرط ثلثهم نساء،** وتهدف الجمعيات إلى مساعدة النساء وبالأخص في الوسط القروي، وكذا مساعدة الشباب والمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة ،ومختلف الشرائح الاجتماعية التي تعاني من الهشاشة والمفتقرة إلى وسائل الولوج إلى الخدمات الأساسية الضرورية.

3 - 3-2 - التعاضديات

يتكون النسيج التعاوني من حوالي **50 مؤسسة** تتوزع أساسا بين تعاضديات **الصحة وتعاضديات التأمين ومؤسسات التكافل،** أما التعاضديات الجماعية فهي من المبادرات الحديثة، وتشكل **تعاضديات الصحة 50%** من النسيج التعاوني، حيث يبلغ عددها **25**

مؤسسة موزعة على القطاعين العمومي والقطاع شبه العمومي والقطاع الخاص والقطاع الليبرالي.

وقد ضمت خلال سنة 2012 حوالي 1.2 مليون منخرطا و 4.5 مليون مستفيد من خدماتها، فرغم توفير ولوج مجاني أو بكلفة منخفضة للخدمات العلاجية، ورغم اكتساب الخبرة في مجال تغطية مخاطر المرض بفضل شبكة موسعة من الأعمال الاجتماعية، فإن هذه التعاضديات التي تعمل قي مجال الصحة تعاني انتقادات من حيث ضعف نوعية الخدمات بالنسبة للمستفيدين وغياب الحكامة والنقص الحاصل على صعيد السياسة المراقبة الداخلية والخارجية، وغياب الدعم المؤسساتي للمجلس الأعلى للتعاضد .وتقوم تعاضديات التأمين بتغطية المخاطر المرتبطة بمختلف الأنشطة، ويمثل هذا الفرع التعاضدية المغربية للتأمين **MAMDA** بالنسبة للمخاطر ذات الصلة **بالأنشطة الفلاحية** ، والتعاضدية المركزية للتأمينات **La MCMA** المتفرعة عن التعاضدية الفلاحية **للتأمين،** والتي تختص بحجم المخاطر التي لا ترتبط بالقطاع الفلاحي، إضافة إلى تعاضدية التأمينات لأرباب **النقل المتحدثين la MATU** التي تختص فقط بالنقل العمومي للمسافرين، وتشغل مختلف التعاضديات ما يربو على 500 شخص.

خاتمة

يتطلب تطوير القطاع الاجتماعي والتضامني تحسين حكامته وإدراجه في إطار الجهوية المتقدمة، ولهذه الغاية يتعين تعبئة المبادرات المحلية بواسطة عملية الدعم والتأهيل والاحترافية، وذلك بغية خلق تآزر وفعالية أكثر في وضع وتنفيذ برامج مهيكلة، إضافة إلى تنظيم استقلالية هيآت حكامة القطاع الموجودة والتي يتم إحداثها.